

بطرس يوجز عمل هيئة قانون الانتخاب وبرنامجها



بطرس يتحدث في المؤتمر الصحفي متوسلاً عبد السلام شعيب وفايز الحاج شاهين ونواف سلام وزيد بارود

الاستعانة بالخبرة التقنية المحلية والدولية في المجالات الآتية: مكنة العملية الانتخابية وتنظيم تقنيات الاقتراع، التجارب العالمية في الهيئات المستقلة الخاصة بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، مبادئ وأساليب تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين، ضوابط نفقات الحملات الانتخابية وآليات مراقبتها، الصيغ المختلفة التي تسمح بتعزيز تمثيل المرأة وغيرها من المواضيع الفنية، وهي أمور من شأنها أن تساهم في مقارنة علمية وعصرية بما يلاقي تطلعات اللبنانيين».

ورداً على سؤال حول الصيغ التي لاقت أكبر نسبة من التوافق قال «اعتقد انه كانت هناك صورة واسعة وكثيرة، لا شيء لم يقل ولا يستطيع اختصار المواضيع بموضوعين أو ثلاثة. كل الآراء الممكن ان ترد في ذهن إنسان بالنسبة الى قانون انتخاب، سواء من حيث التقسيم او نوعية القانون، او من حيث التصويت، حتى من حيث شروط درس التشريع. والبعض قال ان المرشح يجب ان يكون حراً، الموضوع يشمل كل شيء»، أما متى تنتهي العملية فعلياً فقال «لدينا مهلة الى اواسط كانون الثاني، وأعتقد اننا نتمكن من التقيد بالمهلة المعطاة لنا».

وعن اقتراح المغتربين قال «كل الاحتمالات واردة سلباً وإيجاباً». وعما اذا كانت الهيئة ستأخذ برأي الاكثريه في الاقتراحات الـ ١٢١ قال «لا، نحن لا نجري استفتاء. نحن نستمع لأننا نريد ان نستفيد. وفي النتيجة نأخذ برأينا الذي نقتنع به وفقاً لقناعتنا ومصلحة البلد وتصورنا لمستقبل لبنان».

وحول خلاف في الآراء داخل الهيئة قال «يمكن ان نختلف، نحن وضعنا نظاماً داخلياً يقول انه في القضايا التقريرية الاكثريه هي اللذان، ولكن نأمل ألا نختلف، وأنا أرى ان الانسجام يزداد بيننا ولا ينقص».

المرتبطة بالموضوع الانتخابي، في جلسات عامة للهيئة بلغت حتى تاريخه ٢٢ جلسة عامة. وقد اطلعت الهيئة ايضا على المشاريع التي كانت وردت، قبل تشكيلها، الى وزارة الداخلية والبلديات، وقامت بدراستها وتصنيفها. كما قامت الهيئة بتشكيل ثمانى لجان فرعية من اعضائها لمقاربة ملف الاصلاح الانتخابي من مختلف جوانبه وموضوعاته».

وأشار الى أن الهيئة «تنظم خلال الشهر الحالي جلسات حوار شاملة يدعى إليها أصحاب المشاريع والاقتراحات والملاحظات بهدف عرض ومناقشة المواضيع المختلفة المطروحة. وسوف تخصص كل من هذه الجلسات لمعالجة المواضيع التي تتحور حول الآتي:

- مسألة الرجعية المناط بها إدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها.
- تنظيم الاعلام والإعلان الانتخابيين.
- ضبط النفقات الانتخابية ومراقبتها.
- مسألة تفعيل تمثيل المرأة.
- مسألة خفض سن الاقتراع.
- المسائل المتعلقة باقتراع اللبنانيين غير المقيمين.

- تقنيات العملية الانتخابية بمختلف جوانبها، من الاعداد الى الاقتراع فالفرز وإعلان النتائج، وما يتفرع عنها، النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر.
- وفي شكل مواز، تتابع الهيئة دراساتها تمهيداً لإعداد مشروع القانون والاسباب الموجبة والتقرير والمقترحات».

وأشار بطرس الى أن الهيئة «تستفيد في عملها من مساعدة تقنية فنية بحثية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بموجب اتفاق وافق عليه مجلس الوزراء، يقدم بموجبه البرنامج المذكور الخبرات التي تحدها وتطلبها الهيئة عند الاقتضاء. وقد طلبت الهيئة في هذا السياق

كان صعباً على أية شخصية أخرى غير فؤاد بطرس أن تترأس حشد القضاة والداكترة المؤلفة منهم الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية وأن تتحدث باسمهم. أمس أوجز الوزير السابق فؤاد بطرس عمل اللجنة حتى الآن وعرض لخطواتها المقبلة بحضور اعضائها في المقر المخصص لها في السراي الحكومي. وقد أشار بطرس لـ«السفير» الى «ان أعضاء الهيئة يتعاونون بحيادية علمية عالية مع الموضوع وهم لذلك يتابعون بجدية مطلقة كل الآراء والاقتراحات التي قدمت للجنة»، نافياً أن يكونوا قد بدأوا بمناقشة موضوع القانون المناسب الذي قد يتفق عليه أعضاء اللجنة قائلاً «لا شك في أن لكل منا تصوره لهذا القانون لكننا نستمع ونقرأ بانتباه شديد ما يطرح علينا قبل الوصول الى المناقشات بين أعضاء اللجنة انفسهم». ويراهن بطرس على جلسات الحوار التي ستعقد «لأنها ستعكس حجج كل طرف وتجربياتها وتعليلاتها لصيغة القانون المناسب».

بطرس أشار في المؤتمر الى «ان الهيئة استقبلت ١٢١ اقتراح قانون وانجزت الاستماع الى ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات وسائر الاطراف بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٥»، مؤكداً «انها تنظم في خلال الشهر الحالي جلسات حوار شاملة يدعى إليها أصحاب المشاريع والاقتراحات والملاحظات بهدف عرض ومناقشة المواضيع المختلفة المطروحة». ولفت الى «ان الهيئة تتابع دراساتها تمهيداً لإعداد مشروع القانون والاسباب الموجبة والتقرير والمقترحات».

وقال بطرس المحاط بأعضاء اللجنة الاثني عشر «بناءً على دعوة عامة نشرت في ١٨/٨/٢٠٠٥، استقبلت الهيئة ١٢١ اقتراح قانون وملاحظات مختلفة تتعلق بالاصحاح الانتخابي. وقد سمى كل من مقدمي الاوراق السالفة الذكر ممثلاً له امام الهيئة التي عكفت على الاستماع إليهم جميعاً في مقرها في السراي الكبيرة. وقد وضعت الهيئة استمارة تتضمن اسئلة مختارة، تهدف الى تمكين الهيئة من الاطلاع على الآراء المختلفة في صيغة علمية».

اضاف «انجزت الهيئة الاستماع الى ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات وسائر الاطراف في تاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٥. وقد وضعت محاضر بتلك الجلسات تتضمن خلاصات ما جرى طرحه من افكار هي على جانب كبير من التنوع. وفي موازاة جلسات الاستماع وقبلها، عكف اعضاء الهيئة على دراسة الهواد